تنافس القوى الكبرى والتكييف الإستراتيجي تجاه مشاريع بناء الإقليم المحلية: إبراز فاعلية آسيا الوسطى في سياسة "تعدد الأبعاد"[1]

عماد منصور [1]
[1] معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، imad.mansour@dohainstitute.edu.qa

المستخلص تتناول هذه الدراسة خيارات الدول الإقليمية غير الكبرى في ظل بيئة دولية متزايدة التوتر، وكيفية تحقيقها لمصلحتها الوطنية. تركّز الدراسة على تفسير ظاهرة "التكييف الاستراتيجي" التي برزت منذ عام 1991، حيث ساهمت تنافسات القوى الكبرى في إفساح المجال أمام مشاريع بناء الإقليم المحلية، بدلاً من فرض هيمنة مباشرة. تُبرز الدراسة فاعلية دول آسيا الوسطى من خلال تبني سياسة "تعدد الأبعاد"، وهي استراتيجية خارجية براجماتية تسعى لتحقيق توازن بين المصالح الداخلية والخارجية عبر بناء شراكات متعددة، من ضمنها علاقات مع دول كبرى متنافسة. توضح الدراسة أن سياسة تعدد الأبعاد تطورت بشكل مستقل بالرغم من استفادتها من التكييف الاستراتيجي. بذلك تضيء الدراسة على مساحة الفاعلية التي تبنيها الدول الإقليمية لنفسها في صياغة إستراتيجياتها، في ابتعاد تحليلي عن إرجاع هذه المساحة للتأثير الحصري لسياسات القوى الكبرى. كما تستنتج أن تصاعد التنافس بين القوى الكبرى قد يخلق فرصًا إضافية لدول الجنوب العالمي لتعزيز الحلول المحلية لمشكلاتها الخاصة. تطرح الدراسة بذلك إطارًا تحليليًا بديلاً، يركّز على دينامية الفاعلية المحلية في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية.

الكلمات المفتاحية تعدد الأبعاد؛ التكييف الإستراتيجي؛ التنافس؛ بناء المناطق؛ الجنوب العالمي.

MAJOR POWER COMPETITION AND STRATEGIC RESPONSES TO REGIONALIZATION PROJECTS: CENTRAL ASIA'S ROLE IN ADVANCING A MULTI-VECTORISM FOREIGN POLICY

Imad Mansour [1]
[1]Doha Institute for Graduate Studies, Qatar, imad.mansour@dohainstitute.edu.qa

ABSTRACT This study examines the choices of regional, non-great powers in an increasingly tense international environment, and how they pursue their national interest. The article focuses on the concept of "strategic accommodation," a trend observed since 1991 wherein great power rivalries have opened political and economic spaces for local region-building projects, rather than imposing direct hegemony. The study highlights the agency of Central Asian states in their adoption of "multi-vectorism," as a pragmatic foreign policy strategy aimed at balancing domestic and external interests through diversified partnerships, including with rivalling great powers. The study argues that while multi-vectorism benefited from strategic accommodation, it evolved independently. In so doing, the study highlights the space of agency that regional states construct for themselves in formulating their strategies, which is an analytical departure from attributing this space to the exclusive influence of great power policies. It concludes that intensifying great power rivalries may present Global South countries with further spaces for them to develop localized solutions to regional challenges. The study thus proposes an alternative analytical framework that privileges local agency in understanding region-building projects under shifting geopolitical conditions.

KEYWORDS: Multi-vectorism; Strategic Accommodation; Rivalry; Region-Building Global South.

1. المقدمة

تصاعد التنافس بين القوى الكبرى هو سمة متوقعة للسياسة العالمية في الآجال المقبلة. من المرجح أن تتأثر سلبًا تلك الدول التي تربطها علاقات غير متكافئة مع القوى الكبرى، مثل زيادة اعتمادها الاقتصادي، وتقليص هامش المناورة السياسية مع زيادة الاستقطاب، والتعرض لخطر التدخلات العسكرية. ومع ذلك، يمكن أن توفر المنافسة بين القوى الكبرى فرصًا لزيادة فاعلية دول الإقليم، ولكن كيف؟ هل سيرى الجنوب العالمي آثارًا ضارة (مثل الحروب التجارية)؟ مع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، قد تكون هناك فرصة لدول الجنوب العالمي لمضاعفة الجهود لتطوير حلول محلية للمشاكل المحلية من خلال الفاعلية المحلية. قد يوفر عدم الاستقرار الناتج عن التنافس بين القوى الكبرى الظروف لتجذر المشاريع الإقليمية الهادفة لبناء علاقات محلية أفضل. توضح هذه الدراسة أن التنافس بين القوى الكبرى منذ عام 1991 أنتج مقاربة عامة للعلاقات الدولية توصف هنا

[1] تاريخ الاستلام: أكتوبر 2024، تاريخ القبول: فبراير 2025، تاريخ النشر: إبريل 2025

بالتكييف الإستراتيجي وهو محصلة لتقاطع الإستراتيجيات الكبرى (Grand Strategies) للقوى الكبرى وليس نتيجة سياسة واحدة، ويتجلى بفتح المجال تجاه مشاريع بناء علاقات إقليمية إيجابية بين دول الأقاليم. وتتجلى بفتح المجال تجاه مشاريع بناء علاقات إقليمية إيجابية بين دول الأقاليم. تشرح هذه الدراسة التكييف الإستراتيجي وكيف أعطت مساحة أكبر للدول الإقليمية للعمل في السعي لتحقيق المصالح الوطنية. أن ما يمكن أن ينتج عن التكييف الإستراتيجي يعتمد على فاعلية الدول الإقليمية، وخاصة في التعامل مع قضايا الإقليم. الجدير ذكره أن محاولة الدراسة تسليط الضوء على النتائج الإيجابية في المشاريع الإقليمية لا تهدف إلى تقويض أشكال انتهاكات القوى الكبرى لاستراتيجية الأمن الجماعي الإقليمي مثل التدخلات الكولونيالية الجديدة.

للإيضاح، آسيا الوسطى هي منطقة تقاطع مصالح روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد اختبرت عقودًا من التكييف الإستراتيجي. زاد الانسجام بين دول آسيا الوسطى (طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان) بشكل تدريجي منذ عام 1991.[1] حسنت هذه الدول علاقاتها وبنت الثقة من خلال أشكال مختلفة مما يعرف بسياسة تعدد الأبعاد، وهي استراتيجية تربط المصالح الاقتصادية والعسكرية والأمنية. حققت الدول مصالحها من خلال الحفاظ على علاقات عمل متعددة المستويات، وخاصة مع القوى الكبرى. ازدهرت سياسة تعدد الأبعاد في ظل التكييف الإستراتيجي: بينما حافظت دول آسيا الوسطى على علاقات جيدة عامة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اندمجت دول آسيا الوسطى أيضًا في منظمة شنغهاي للتعاون - وهي منظمة ذات نفوذ صيني وروسي هائل (Chao 2022).

توضح هذه الدراسة لماذا يجب أن تعطى فاعلية دول آسيا الوسطى دورًا تفسيريًا اساسيًا في فهم نمو جهودها في بناء المنطقة؛ تعرض هذه الحجة في الأقسام التالية. أولاً تشرح الدراسة أن التكييف الإستراتيجي مقاربة نراها امبيريقيًا؛ لذا تدرس كيف ولّد التكييف الإستراتيجي أرضية مواتية للأقاليم لاستكشاف المصالح المشتركة. وضعت دول آسيا الوسطى سياسة تعدد الأبعاد في فترة الاستقلال بعد عام 1990، وبها ربطت التنمية الاقتصادية والأمن العسكري كأهداف أساسية. منذ ذلك الحين، أدى تحقيق هذه السياسة إلى بناء الثقة بين دول آسيا الوسطى، واستقرار سياساتها في مواجهة المصالح المتنافسة للقوى الكبرى. والحجة هنا هي أن التكييف الإستراتيجي مكّن، لكنه لم يولّد، فاعلية آسيا الوسطى. يسمح لنا هذا التفسير بتقدير أفضل لكيفية أداء أقاليم الجنوب العالمي في ظل التوقعات بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى.

2. التنافس بين القوى الكبرى وتأثيره على تشكيل تكييف استراتيجي

التنافس هو علاقة عدائية طويلة الأمد بين الدول، تتسم بالعنف، ولكنها لا تتضمن بالضرورة تبادلات عسكرية مباشرة. في التنافس يصنف صناع القرار الآخرين – المتنافسين – على أنهم تهديدات ويحشدون موارد الدولة لمواجهتهم. تتقلب التنافسات في أنماط وكثافة آليات التبادل، مثل استخدام الخطاب الشديد اللهجة أو أدوات أخرى. الأهم، تشهد التنافسات فترات من الانفراج، وحيث قد تشهد فترات التهدئة تعاونًا لمواجهة تهديد مشترك؛ ومع ذلك، لا تغير هذه اللحظات بنية التنافس (Colaresi, Rasler, Thompson 2007). تتبع التنافسات بين القوى الكبرى الأنماط الملحوظة أعلاه، كما هو الحال مع علاقتها بالقوى الإقليمية أو القوى الصاعدة (Kruck & Zangl 2019). قد يكون التكييف بين الأقران مع منافس من القوى الكبرى مدفوعًا بمحاولات تعديل السلوك وليس بالضرورة لاحتوائه (Hopewell 2015). إحدى سمات التنافس بين القوى الكبرى هي الميل إلى التكييف (مع بعضها البعض أو مع غير المنافسين) بدلاً من الحرب (Mansour 2023).

إذًا، التكيفات "الموضعية" بين المنافسين سمة أساسية للتنافسات الدولية، وتدفع نحو علاقات مرحلية ذات طابع "بنّاء"؛ تأثيرها في أرض الواقع يكون في فضاءات تتقاطع فيها المصالح، حيث ينخرط المنافسون في صفقات ومفاوضات وتبادلات محددة مدفوعة بمصالح فورية بدلاً من الالتزامات الطويلة الأجل. التكييف الإستراتيجي تجاه الأقاليم الذي يدرسه المقال ينتج عن هذه السمة. يوفر التكييف الإستراتيجي إطارًا مرنًا ومحددًا، وتختلف تجلياته الدقيقة بالتفاعلات مع الخصوصية الإقليمية. يمكن تحديد ثلاث خصائص للتكييف الإستراتيجي:

أولاً: البراجماتية، حيث تسترشد القرارات باعتبارات عملية والسعي إلى تحقيق فوائد فورية، وتجنب الالتزامات الإيديولوجية طويلة الأجل (Avdaliani, 2024a). على سبيل المثال، قد تعطي الدول الأولوية لأهداف محددة (مثل التجارة أو الأمن) على الولاء للكتل الإيديولوجية (مثل الانقسامات بين الشرق والغرب) أو الانتماءات الدينية (Abramowicz 2022).

ثانيًا: التزامات المتنافسين تجاه الأقاليم تكون مرتبطة بقضايا محددة وليست شاملة. هذا يعني أن القوى الكبرى المتنافسة تشكل تحالفات أو شراكات مع الدول الإقليمية على أساس الفوائد المتصورة للتعاون في قضية محددة، سواء كانت التجارة، أو الأمن العسكري، أو حماية البيئة، أو المساعدات الإنسانية. على سبيل المثال، قد يتعاون المنافسون في اتفاقيات المناخ العالمية، مثل اتفاق باريس، في حين يسعون في الوقت نفسه إلى تبني مواقف متعارضة في مجالات أخرى، مثل العلاقات التجارية أو النزاعات الإقليمية. تشير هذ الخصوصية المحددة للقضايا إلى أن المنافسين يتصرفون بطريقة محسوبة وتعتمد على السياق، ويختارون أين يستثمرون رأس المال الدبلوماسي على أساس العائدات المتوقعة. الالتزامات ليست بالضرورة دائمة، أو مؤشرة على تحولات أوسع في أي من السياسة الخارجية للمنافسين أو علاقتهم. في إطار التكييف الإستراتيجي، يتم تقييم التعاون باعتباره تبادلاً عمليًا، يمكن تعديله بسهولة أو التخلي عنه عندما تتغير المصالح (Pinchis-Paulsen, 2022).

بشكل متصل، في ظل تنافس القوى الكبرى، من المرجح أن تفتقر الدول الصغيرة إلى الموارد اللازمة للمشاركة الشاملة عبر جميع الجبهات لحماية نفسها، وبدلاً من ذلك تعطي الأولوية للقضايا المستهدفة التي يمكن أن يكون لها تأثير أكبر أو تأمين فوائد معينة. وتشمل الأمثلة التفاوض على اتفاقيات تجارية مواتية، أو تأمين المساعدات الخارجية، أو المشاركة في بناء المنطقة بطرق لا تؤطرها على أنها حزبية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتحالف الدول الأصغر مع القوى الأكبر أو المؤسسات الدولية لتعزيز مواقفها بشأن قضايا معينة. في حين تتجنب الانخراط في الصراعات أو الساحات الدبلوماسية حيث تفتقر إلى النفوذ الكافي. على سبيل المثال، قد تشارك دولة صغيرة في منتديات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة للدفاع عن إصلاح السياسات البيئية، مع تجنب المواجهات المباشرة والصراعات الجيوسياسية في نفس الوقت (Al-Saidi, 2022). هذه الخصوصية تعزز البراجماتية، حيث تقوم الدول الأصغر بتقييم كل قضية على حدة بدلاً من

[1] أن "الحياد الدائم لتركمانستان" هو موقف رسمي يؤثر على مشاركتها في التجمعات الإقليمية - حتى لو لم يخرجها من السياسة الإقليمية (Rahmanov, 2022). ونظرا لهذا الموقف، فإن تركمانستان ليست مدرجة في التحليل هنا.

الالتزام بتحالفات أو أيديولوجيات شاملة، أو حتى دون الدخول بالضرورة في التزامات طويلة الأجل.

ثالثًا: يوفر التكييف الإستراتيجي للدول الأصغر هامشًا للحفاظ على تفاعلات أكثر توازنًا وتعاونًا تقاوم هيمنة القوى الكبرى المنافسة الأخرى. من خلال رفض عدم التوازن في القوة الذي يرتبط بسياسات قسرية، تؤكد هذه الخصوصية على جدوى (وحتى ضرورة) المعاملة بالمثل الدبلوماسية، والحوار المؤسسي، وبناء الإجماع المتعدد الأطراف لسياسات الدول الأصغر. أن إعادة معايرة التفاعلات بعيدًا عن فرض هرمية مبنية على المقدرات المادية (العسكرية) على الأقاليم يخفف من التأثيرات المزعزعة للاستقرار للتنافسات ويعزز المرونة لأنه يشجع النهج الجماعي لحل المشاكل المشتركة على المستوى النظامي وكذلك التعاون الإقليمي (Chivvis & Geaghan-Breiner, 2024; Deng, 2022).

3.التكييف الإستراتيجي في آسيا الوسطى

نقطة دخول مثيرة للاهتمام لتقدير كيفية عمل التكييف الإستراتيجي هي النظر في تفاعلات دول آسيا الوسطى مع الهيمنة الأمريكية بعد عام 1991 إذ أنها تعكس الحسابات الدقيقة لكيفية التعامل مع تقاطع مصالح المتنافسين. بالرغم من اعتبارها قوة عالمية، فإن واشنطن بعيدة عن الإقليم جغرافيًا وسياسيًا مقارنة بروسيا والصين. وفي حين لا تتمتع الولايات المتحدة بالروابط التاريخية والاجتماعية التي تتمتع بها روسيا والصين بآسيا الوسطى، فقد سعت دول هذه الأخيرة إلى الحصول على المساعدة الأمنية والفرص الاقتصادية والدعم الدبلوماسي على نحو محدد للقضايا (في الغالب)، كما حدث أثناء "الحرب على الإرهاب". ولكن بعد ذلك طرحت الولايات المتحدة تحديات للسياسات الداخلية لدول آسيا الوسطى من منطلق دعم حقوق الإنسان والدمقطرة، مما أوجد تشنجات جدية (وإن كانت مرحلية) في العلاقات الكلية. لذلك، من منظور آسيا الوسطى، تُعَد الولايات المتحدة شريكًا قيمًا، ولكن سياستها متقلبة: لذا، واشنطن مهمة للمساعدة في الاستثمار، وربما كقوة موازنة لروسيا والصين، ولكنها ليست دائمًا جديرة بالثقة أو ملتزمةً بعمق (بمساعدة الحكومات). على نحو مهم، يعكس التكييف الإستراتيجي هنا قبول القوى الكبرى بضرورة تطبيقها جميعًا (أي كل القوى الكبرى المتنافسة) لقيود تجاه آسيا الوسطى (Batsaikhan & Dabrowski 2017).

توسع العلاقات الأمريكية مع دول آسيا الوسطى حدث بالأخص في سياق "الحرب على الإرهاب" التي تُرجمت بشكل ملموس في الوجود العسكري (كما هو الحال في أوزبكستان وقيرغيزستان لدعم العمليات العسكرية في أفغانستان). استخدمت دول آسيا الوسطى سياق "الحرب على الإرهاب" لمواجهة الحركات المناهضة للحكومات محليًا. ثم تراجعت العلاقات في السنوات القادمة على خلفية وجهات نظر مختلفة حول إدارة السياسة الإقليمية والمحلية بين الولايات المتحدة ودول الإقليم (خاصة مع أوزبكستان). في عام 2005 طُلب من الولايات المتحدة سحب قواتها من آسيا الوسطى مع تراجع العمليات العسكرية في الحرب ضد الإرهاب (غادرت آخر القوات قيرغيزستان في عام 2014)، وتم رفض طلب واشنطن للحصول على وضع مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون. ومنذ ذلك الحين، حسن أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون في آسيا الوسطى العلاقات مع روسيا والصين (وقعوا على سبيل المثال اتفاقية مع مجلس الأمن الجماعي الروسي)، (World Bank, 2024). من دون قطع العلاقات مع واشنطن أو وضع هذه العلاقات المتعددة في إطار علاقة صفرية.

إن المؤشرات المهمة على التوافق الإستراتيجي بين الدول الكبرى المتنافسة تتمثل في الاستثمارات والتجارة الأمريكية، وخاصة في قطاع الطاقة في كازاخستان وتركمانستان. وهذا على الرغم من أن البصمة الاقتصادية الأمريكية في المنطقة لا تزال صغيرة نسبيًا مقارنة بمبادرة الحزام والطريق الصينية أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الروسي. إن دول آسيا الوسطى، على الرغم من أنها تتعاون مع الولايات المتحدة من أجل الفرص الاقتصادية، تواصل إعطاء الأولوية للشراكات التجارية والاستثمارية مع الصين وروسيا وغيرهما من اللاعبين الإقليميين مثل تركيا. على سبيل المثال، انضمت كازاخستان إلى روسيا وبيلاروسيا في عام 2014 كأعضاء مؤسسين في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في اجتماع في أستانا. بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكازاخستان في عام 2014 حوالي 221 مليار دولار (لينمو إلى 261 مليار دولار في عام 2023)؛ وقد أصبح النمو ممكنًا بفضل عدة عوامل بما في ذلك تنويع الشراكات.[1] لكي نثمّن دلالة الأرقام، نفيد أن هذا الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أنشأ سوقًا مشتركة تضم حوالي 170 مليون شخص مع ناتج محلي إجمالي في حوالي 2.7 تريليون دولار (World Bank, 2024). شملت الفوائد من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تسهيل حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة. وفي الوقت نفسه، وسعت كازاخستان (منذ عام 2014 - وقت أنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي) شراكات الطاقة القوية مع الشركات الأمريكية، وخاصة شركة شيفرون (التي تعمل منذ عام 1993). وكانت الشركات الأمريكية مشغلة رئيسية في قطاع النفط والغاز في كازاخستان (وهو العمود الفقري لاقتصادها). كما تعد كازاخستان شريكًا رئيسيًا في مبادرة الحزام والطريق، وتستفيد من تحسين الاتصال عبر ثلاثة ممرات تمر عبر مدنها، وتربط الصين بأوروبا وإيران وغرب آسيا. لا تساعد مشاريع الاتصال في تقليل أوقات الشحن وخفض تكاليف التجارة بالنسبة للصين فحسب، بل كانت مفيدة أيضًا في نمو الصادرات غير النفطية لكازاخستان والناتج المحلي الإجمالي حول مخرجات مبادرة الحزام والطريق هذه، فضلاً عن تحفيز الإصلاحات السياسية لتسهيل التجارة والتنسيق والاستثمارات. كما تستفيد كازاخستان من الاستثمارات الصينية في الزراعة والتصنيع (World Bank, 2024).

ولم تكن كل نتائج التفاهم الإستراتيجي مواتية للقوى الكبرى. فقد مثل إغلاق قاعدة ماناس الجوية في قرغيزستان تطورًا جيوسياسيًا محوريًا في آسيا الوسطى. ورمز الإغلاق إلى إعطاء الأولوية من جانب دول آسيا الوسطى للنهج المتوازن في التعامل مع سياسات القوى الكبرى. وقد عملت القاعدة، التي أنشئت في ديسمبر/كانون الأول 2001، كمركز لوجستي وعبور حيوي للقوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي المشاركة في العمليات في أفغانستان. وبفضل موقعها الإستراتيجي بالقرب من العاصمة بيشكيك، سهلت ماناس نشر القوات، ومهام التزود بالوقود جوًا، وعمليات الشحن مما جعل القاعدة بمثابة حجر الزاوية في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة. ولكن، نشأ استياء عام من الحوادث التي شملت أفراداً من الجيش الأمريكية، والمخاوف البيئية، والتصورات الواسعة النطاق للسيادة الوطنية المخترقة، مما ساهم في أنهاء عمليات القاعدة في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، مارس الاتحاد الروسي نفوذاً كبيراً، حيث قدم مساعدات مالية كبيرة وحوافز اقتصادية لقيرغيزستان، بما يتفق مع هدف موسكو الطويل الأمد المتمثل في الحد من نفوذ الولايات المتحدة داخل مجال هيمنتها التقليدي (Rahmetov, 2009). في عام 2009، أعلنت قيرغيزستان في البداية عن نيتها إغلاق القاعدة، لكنها تراجعت عن هذا القرار بعد إعادة التفاوض التي أسفرت عن زيادة مدفوعات الإيجار من الولايات المتحدة. في عام 2014، أنهت الحكومة القرغيزية عقد الإيجار رسمياً، مشيرة إلى عدم توافق القاعدة مع سيادة قيرغيزستان واستقرارها الإقليمي. وقد أكد هذا التطور على تحول توازن القوى في آسيا الوسطى،

مما يعكس طموحات قيرغيزستان لتأكيد استقلالها في حين تبحر بمهارة بين المصالح المتنافسة للقوى الكبرى.

وقد أثار إغلاق قاعدة ماناس الجوية ردود أفعال متباينة من دول آسيا الوسطى. فبالنسبة لكازاخستان وأوزبكستان، كأن الإغلاق متوافقاً مع موقفهما الحذر تجاه القوى الكبرى واعتباره تأكيداً على استقلال آسيا الوسطى عن النفوذ العسكري الخارجي. وكأن الإغلاق متوافقاً مع استراتيجياتهما الأوسع نطاقاً لتحقيق التوازن بين العلاقات الدبلوماسية والأمنية بين القوى الغربية وروسيا والصين. أما أوزبكستان، التي استضافت في السابق منشأة عسكرية أميركية في كارشي خان آباد حتى إغلاقها في عام 2005،[1] فقد اعتبرت خطوة قيرغيزستان متسقة مع اتجاه إقليمي يهدف إلى تقليص البصمات العسكرية الغربية. أما طاجيكستان، التي تستضيف وجوداً عسكرياً روسياً كبيراً وتعتمد بشكل كبير على الضمانات الأمنية من موسكو، فقد أعربت عن دعمها الضمني لقرار قيرغيزستان. وقد سلط هذا الموقف الضوء على توافق متزايد في الإقليم مع مصالح استراتيجية روسية، وخاصة في إطار مؤسسات مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي.[2]

وفي نهاية المطاف، اتخذت دول آسيا الوسطى نهجاً عملياً في علاقاتها بالقوى الكبرى، حيث أعطت الأولوية للسيادة والاستقلال الإستراتيجي على التوافق الإيديولوجي. وعلى النقيض من حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا أو آسيا، لم تضع حكومات آسيا الوسطى علاقاتها مع واشنطن في إطار معركة بين "الديمقراطية" و"السلطوية"، بل كمسألة تتعلق بالمصلحة الوطنية. وفي حين تواصل آسيا الوسطى التعامل مع الولايات المتحدة، فأنها تفعل ذلك وفقاً لشروطها الخاصة، مما يضمن عدم اكتساب أي قوة كبرى لنفوذ مفرط في المنطقة.

ما ورد أعلاه هو ملخص للتوافق الإستراتيجي للقوى الكبرى وكيف تلقته آسيا الوسطى. فكيف يمكن أن تقرأ قصة التغيير الإقليمي إذا كتبت من منظور آسيا الوسطى؟ يروي القسم التالي قصة تحسن العلاقات في آسيا الوسطى كنتيجة للفاعلية بين الدول الإقليمية في ظل ظروف التوافق الإستراتيجي.

4. تمكين التكييف الإستراتيجي لسياسة تعدد الأبعاد

أن أوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان دول غير ساحلية، حيث يشكل بحر قزوين المسطح المائي الوحيد الذي تستطيع الوصول إليه. وبعد عام 1991، كأن تحسين التبادلات مع العالم يتطلب التوصل إلى اتفاقات بشأن طبيعة ومدى تعاونها، وخاصة مع دول أخرى لديها مصالح معقدة في المنطقة (مثل القوى الكبرى). فبالنسبة لروسيا والصين، ترتبط آسيا الوسطى ارتباطاً وثيقاً بقضايا مثيرة للقلق في أفغانستان، وغرب الصين، والتنافس النووي بين الهند وباكستان. كما أن الروابط الاجتماعية الثقافية بين إيران وتركيا تجعل منهما لاعبين محتملين في السياسة في آسيا الوسطى. وأخيراً، فإن الولايات المتحدة وأوروبا لا تقدمان بوابة للتجارة العالمية فحسب، بل ترتبطان أيضًا بآسيا الوسطى من خلال أفغانستان، والتحالفات في جنوب القوقاز، وروسيا.

في المرحلة الأولى للاستقلال، قررت دول آسيا الوسطى نزع السلاح عن حدودها، كون السلاح كأن في السابق سبباً في توليد صراعات داخلية ونزاعات كانت مصدر قلق خطير لحكومات آسيا الوسطى كما لدول في الإقليم – خصوصاً الصين. اختارت دول آسيا الوسطى نزع السلاح من الحدود كمدخل لتخفيف الصراعات وبالتالي تعزيز استقلالها السياسي. أن تسوية النزاعات الحدودية، بالنظر إلى ما سبق، تصبح ضرورية لنزع السلاح من الحدود، وكذلك لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، كانت الضوابط الحدودية الوطنية مهمة لمراقبة حركة الناس خلال فترة التحول السياسي والاضطرابات، واتهامات التطرف الديني والعسكرة، فضلاً عن الصراعات القائمة على أساس عرقي. وكأن ترسيم الحدود مهمًا أيضًا لتحديد الحق (وبالتالي الوصول) إلى الموارد الطبيعية. وكأن هذا مهمًا بشكل خاص لوادي فرغانة بموارده ووفرة المياه التي تطمع فيها قرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. لقد أثر التطرف والعسكرة داخل دول آسيا الوسطى على دول أخرى، وخاصة الصراع في الشيشان في روسيا ومخاوف الصين في شينجيانج (Kavalski 2010). إذاً، ماذا فعلت دول آسيا الوسطى؟

5.تعدد الأبعاد وبناء المنطقة

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، تبنت دول آسيا الوسطى سمة مشتركة للسياسة الخارجية (تتخذ أسماء مختلفة حتى وأن كانت مرتبطة غالبًا بكازاخستان)، وهي تعدد الأبعاد (Gnedina, 2015; Hanks, 2009, pp. 259-260). تعدد الأبعاد هي سياسة خارجية براجماتية وغير أيديولوجية مدفوعة بالمصلحة الذاتية للدولة في سبيل تحقيق أهداف للمصلحة الوطنية. هناك هدفان يشكلان عماد المصلحة الوطنية: التنمية الاقتصادية وتحقيق الحماية. إذا هي في المقام الأول تسعى إلى إبقاء العلاقات مفتوحة على جميع الجبهات التي تتعامل معها لتلبية الأهداف الوطنية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن التقليدي (في قطاعيها العسكري والشرطي). تعدد الأبعاد تعطي الأولوية للحسابات "العقلانية" (من حيث موازنة التكاليف والفوائد) على المحاذاة الإيديولوجية، أو طبيعة الحكومات الأخرى، أو الروابط الجيوسياسية للآخرين. يمكن لهذا النهج فصل العلاقات مع الدول الأخرى، وخاصة الشركاء، عن العلاقات التي تسعى هذه الدول/الشركاء إلى تحقيقها على نطاق أوسع. تؤكد تعدد الأبعاد على أولوية صناع القرار الذين يسعون إلى تحقيق المصالح والمكاسب الوطنية الخالية تمامًا من الأيديولوجية. ويشارك Yuneman (2023, p. 142) هذا الفهم لتعدد الأبعاد، ويؤكد أن الدول ما بعد السوفييتية تستخدمها كاستراتيجية للسياسة الخارجية للتنقل في السياسة الدولية، وخاصة في الإقليم. إن حقيقة أن "الجميع اليوم يتصرف على مبدأ تعدد الأبعاد" ("everyone is 'multi-vectoring'") تعكس جاذبيتها خلال أوقات التغيير في النظام العالمي (Avdaliani 2024a).

من تسعينيات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يمكن القول إن تعددية الأبعاد كانت بارزة في أربع علاقات مهمة، تطورت في ظل التكييف الإستراتيجي.

أولاً، والأهم، عملت دول آسيا الوسطى على تنسيق تفضيلاتها بشكل تدريجي. فبعد استقلالها في أوائل تسعينيات القرن العشرين، عكست

[1] أطلق الجيش الأوزبكي النار على تجمع في أنديجان في عام 2005. وفي مسعى منها للحصول على الدعم الإقليمي، قالت الحكومة أنها كأنت تتصرف ضد حزب إسلامي متطرف. تحدثت مصادر عن أن إطلاق النار كأن انتقامًا لفرار السجناء، في حين قال آخرون أنه كأن نزاعاً عشائريًا؛ الحكومة أعلنت في نهاية المطاف أن الأمر كان على الأرجح احتجاجًا على حالة الاقتصاد تم فيه إطلاق النار على ابرياء. طالبت الولايات المتحدة بإجراء تحقيق محايد في عمليات القتل وأدانت إطلاق النار. وأيدت بكين وموسكو ادعاء أوزبكستان بأن المدنيين لم يُقتلوا، بل ضباط شرطة ومتمردون إسلاميون فقط. وفسرت طشقند أنهاء وصول الجيش الأميركي إلى كارشي خان آباد بأنه انتقام للتدخل الأميركي في السياسة الأوزبكية (أنظر Human Rights Watch 2005).

[2] امتنعت تركمانستان، في إطار التزامها الثابت بسياسة الحياد، عن إصدار تعليقات صريحة، وبالتالي الحفاظ على مسافة دبلوماسية بينها وبين التشابكات الأمنية الإقليمية.

علاقات دول آسيا الوسطى مزيجًا من الصراعات العسكرية النشطة (معظمها حول ترسيم الحدود، وخاصة حول المناطق الغنية بالموارد)، والأعمال العدائية الخطابية. بالرغم من ذلك، سعت مع الوقت إلى تعاون وظيفي لمعالجة قضايا السيطرة على الحدود، وتدفق الأشخاص والأفكار التي أطرتها الحكومات الإقليمية على أنها متطرفة/راديكالية/إرهابية، واستمر تبادل المعلومات. وكانت النتائج الفعالة ذات تأثير ردود الفعل لزيادة بناء الثقة.[1]

الأدبيات اعتبرت دول آسيا الوسطى في الأغلب "عناصر سالبة" او في فعالة (passive elements) في سيرورة تحول علاقاتها الإقليمية – مع الإيعاز بأن الدور الأساسي هو للدول الكبرى في تحديد شكل العلاقات الإقليمية. ومع ذلك، على عكس هذا التصور، فأن الأدلة الإمبيريقية - مثل تلك التي يتم تسليط الضوء عليها في هذه المقالة - تثبت أنها تصرفت بقدر كبير من الفاعلية، وخاصة في بناء العلاقات الإقليمية وإشراك القوى الكبرى (Kazantsev, Medvedeva, & Safranchuk, 2021). في حين تشترك استراتيجيات السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى من منظور كلي في سمات مثل البراجماتية، فأن محتوياتها ليست هي نفسها: فقد ضمنت هذه الدول الانسجام في السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية، دون القضاء على اختلافاتها. وقد تبنت جميعها شكلاً مختلفًا من أشكال سياسة تعدد الأبعاد الخارجية. عناصر من فاعلية الدول قد لحظتها الأدبيات، حتى لو لم تكن على نطاق واسع (de Haas 2017).

لعبت القيادة الوطنية دورًا في مواءمة سياسات تعدد الأبعاد. أوضح Krivokhizh and Soboleva (2022) أن الإستراتيجيات في المجالين الخارجي والداخلي تعكس تقاطع أهداف القائد والموارد المتاحة (التي سيتم تعبئتها لخدمة السياسات) وشكل المؤسسية المتبعة في المجال الخارجي لتقليل الاحتكاك مع الآخرين. ويضيفان أن استراتيجيات القادة تأثرت أيضًا بالبيئة الخارجية السياقية التي يحدث فيها وضع الإستراتيجيات. أن دول آسيا الوسطى لديها معاييرها الوطنية المختلفة التي تشكل القرارات، والتي تتقاطع مع التفضيلات المختلفة للقوى الكبرى نفسها (أو دول غيرها). ومن هنا فإن توليد مصفوفة متنوعة من الخيارات السياسية يمكن تفسيرها من خلال تقاطع حسابات القيادة المعقدة؛ في نفس الوقت، تقاطع مواقف القيادات يساعد في تفسير أوجه التشابه الواسعة في الإستراتيجيات التي تنتهجها دول آسيا الوسطى في ظل الاختلافات في الأهداف، حيث أن هذه الاختلافات لم تردع التناغم.

ثانيًا، واستمرارًا للتركيز على التناغم التدريجي داخل الإقليم، اجتمعت دول آسيا الوسطى على إعطاء الأولوية لضرورة التنمية. لقد فرضت العولمة منذ عام 1990 الطلب على المواد الخام من آسيا الوسطى. لقد جعل تصدير السلع الأساسية مثل القطن والذهب والألمنيوم، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، المنطقة لا غنى عنها للاقتصاد العالمي. ولكن اقتصادات آسيا الوسطى في حاجة إلى المهارات والتكنولوجيا لتوسيع أنواع الصناعات وزيادة القيمة المضافة، فسعت إلى الحصول على الخبرات من الشركات المتعددة الجنسيات فضلاً عن اتفاقيات التجارة الحرة (Pomfret, 2006).

من بين العناصر المضمنة في تعدد الأبعاد اختلاف في نموذج "التنمية الجديدة" الاقتصادي neo-developmentalism (Bresser-Pereira, 2024). يعرف النموذج بدور نشط تلعبه الحكومة في توجيه الاقتصاد مثل إدارة المشاريع الصناعية الوطنية في قطاع الطاقة؛ إن الشراكات بين الوكالات الاقتصادية الحكومية ورأس المال الخاص ضرورية ومؤطرة كعلاقات تكميلية وليست تنافسية؛ وحيث يتم دعم السعي إلى تحقيق القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية (Ban 2013). ومثل العديد من دول الجنوب العالمي، ربطت دول آسيا الوسطى الاقتصاد والأمن كأهداف تكميلية لحكم الدولة - statecraft (Gray 2011). وجدت جمهوريات آسيا الوسطى شريكًا عمليًا في الصين التي تتناسب حاجتها إلى مصادر طاقة مع مصالحها التصديرية؛ وبالتالي سعت دول آسيا الوسطى إلى الاستفادة من عروض بكين للتنمية القطاعية (على سبيل المثال مشاريع البنية الأساسية الذي تهدف إلى تعزيز الاتصال ولصالح قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة). تجدر الإشارة إلى أنه حتى قبل مبادرة الحزام والطريق، كانت عروض الصين تختلف عن المطالب المصاحبة لـ "إجماع واشنطن" والتي يُنظر إليها عمومًا على أنها أكثر تدخلاً من منظور المتلقين (Malik 2009, 84).

تبلور في العقد الماضي تقريباً توجهاً نحو تفعيل الأمن الوطني باعتباره شيئا يتحقق من خلال نتائج التنمية التي تدعمها (ولا تسببها) عروض الصين في العديد من المبادرات الملموسة في مبادرة الحزام والطريق. بالإضافة إلى ذلك هناك مبادرات أخرى مثل ممر النقل الدولي من الشمال إلى الجنوب بقيادة إيران وروسيا والهند وأذربيجان (International North-South Transport Corridor)، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (Eurasian Economic Union) بقيادة روسيا.

ثالثًا، ساعدت تعددية الأبعاد دول آسيا الوسطى في الحفاظ على علاقات وظيفية وبناءة مع روسيا مع عدم تقييدها بالعمل داخل مجال النفوذ الروسي. من المهم استكمال هذه النقطة بالتنبه لحقيقة مفادها أنه في العقد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي، لم تكن قدرة روسيا على ممارسة سياسات قسرية "قوية" على دول آسيا الوسطى. لا شك أن الاهتمام الروسي بتنمية العلاقة التاريخية المشتركة التي نمت تحت الحكم السوفييتي يحفز دول آسيا الوسطى على الأنجذاب نحو مجال النفوذ الإقليمي لموسكو منذ 1990. ولكن، لا تفرض روسيا مصالحها دائما (لربما هي ليست قادرة دائما على ذلك) على آسيا الوسطى(Šćepanović 2022). أن عدم قدرة أو عدم رغبة الإستراتيجية الروسية الكبرى في السيطرة الكاملة على آسيا الوسطى أو التخلي عنها قد دعمت التكييف الإستراتيجي للقوى الكبرى وخدمت موسكو. وذلك لأن التكييف الإستراتيجي يعني أنه لا ينبغي استبعاد موسكو من أي حسابات إقليمية - أو الهيمنة على اهتمامات موسكو.

تمكنت دول آسيا الوسطى في فترة حرجة من استقلالها المبكر من زيادة المسافة بينها وبين روسيا من خلال العمل على تحقيق أهداف أمنية واضحة تحت مظلة مجموعة شنغهاي الخمس. وبفضل الدافع الصيني القوي (خصوصاً لنزع السلاح من أسلحة الحقبة السوفييتية وتثبيت حدودها)، والدعم الروسي، اجتمعت كازاخستأن وقيرغيزستأن وطاجيكستأن والصين وروسيا في شنغهاي في عام 1996 لأنشاء مجموعة شنغهاي الخمس (1996-2001). تناولت مجموعة شنغهاي الخمس بُعدين محددين للأمن الوطني للأعضاء: نزع السلاح وترسيم الحدود/السيطرة عليها. وفيما يتعلق بالأبعاد العسكرية، ورثت الدول المستقلة التي نشأت عن الاتحاد السوفييتي منشآت عسكرية بما في ذلك القدرات النووية (التي وضعت في العقود الأولى من التنافس الصيني-السوفييتي، فضلاً عن دعم الوجود السوفييتي في أفغانستأن). لتهدئة العداوات الموروثة، عملت مجموعة شنغهاي الخمس على مساعدة الحكومات المستقلة حديثاً على نزع السلاح من حدودها، وخاصة القدرات العسكرية الهجومية. وبلغت عملية بناء الثقة خطوة أبعد عندما اجتمع الأعضاء في روسيا بعد عام واحد من ذلك لخفض القدرات العسكرية على

[1] Declaration on the Fifth Anniversary of the Shanghai Cooperation Organization, 15 June 2006: http://www.china.org.cn/english/features/meeting/171589.htm

الحدود (Azarkan, 2010). شكّل ترسيم الحدود تحديًا، لكل الجهود المتعددة الأطراف والثنائية؛ وما زال تحديًا منذ ذلك الحين.

لم يمنع الخلاف حول ترسيم الحدود من بناء المزيد من الثقة والتنسيق الانتقائي للقضايا. فقد التقت دول آسيا الوسطى مع روسيا والصين تحت مظلة مجموعة شنغهاي الخمس في عام 2000 وأصدرت بيانًا أعلنت فيه عزمها على معالجة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والتطرف الديني والمبادرات المناهضة للنظام بشكل تعاوني، فضلاً عن التزامها بحماية السيادة المشتركة ومصالح الدفاع (في إشارة إلى التدخلات التي تسترشد بمبدأ المسؤولية عن الحماية - the responsibility to protect - والتي أتت بشكل أساسي من الولايات المتحدة). وكأن من بين العوامل التي حركت الاهتمام الإقليمي بالحلول المحلية مجموعة من الإستراتيجيات الأمريكية في عام 2001: الانسحاب من بروتوكول كيوتو (مارس/آذار)، و"الحرب على الإرهاب" التي امتدت إلى كل أنحاء العالم (سبتمبر/أيلول)، والانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ديسمبر/كانون الأول). ولإيجاد الاستقرار وسط عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات الولايات المتحدة، كان توسيع نطاق مجموعة شنغهاي الخمسة لتشكيل منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2001 منطقيًا من وجهة نظر استراتيجية بالنسبة لدول آسيا الوسطى (Chao, 2022).

اتفقت سياسة تعددية الأبعاد بحث الصين عن دور في جوارها دون سعيها إلى الهيمنة: فقد تم تحديد الدور في المقام الأول من خلال نزع السلاح عن المناطق الحدودية وتم تقديمه من خلال مجموعة شنغهاي الخمسة ومنظمة شنغهاي للتعاون. للتأكيد، منظمة شنغهاي للتعاون بنت بنفسها (وبدعم صيني) على الزخم الإقليمي القائم نحو بناء الثقة في المجال العسكري والأمني، وعززته، وكنها لم تولده في المكان الأول (MacHaffie 2021, p. 357; Dadabaev, 2014)، وهذا تأكيداً على فاعلة دول آسيا الوسطى في تشكيل إطار الأمن الإقليمي. أحد أهم الهيئات في منظمة شنغهاي للتعاون هو هيكل مكافحة الإرهاب الإقليمي - Regional Anti-Terrorism Structure؛ تم أنشاؤه في عام 2002، ويركز على مكافحة ما يعتبره أعضاء آسيا الوسطى في منظمة شنغهاي للتعاون إرهابا (الأفكار والحركات الدينية والسياسية المتطرفة التي تعمل على أساسها، وتجارة المخدرات) التي تهدد المصالح الوطنية. هذا للتأكيد على موقف دول آسيا الوسطى الداعم والمستفيد. اتى طرح الصين لاحقا لمبادرة الحزام والطريق بمثابة استراتيجية براجماتية بارزة تم اتباعها دون هيمنة وبالتالي عززت روح التعددية (Pradhan & Mohanty 2021).

رابعًا، تجاه الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وكذلك من خلال حلف شمال الأطلسي، أوضحت تعددية الأبعاد أن عدم سعي دول آسيا الوسطى وراء تحقيق المصالح الأمريكية بعد عام 1990 ليس موقفًا مناهضًا لأميركا – بل مدفوعاً بسعي الإقليم نحو الاستقلالية. لم تربط دول آسيا الوسطى، في لحظات مختلفة منذ عام 1990، علاقات اقتصادية وتجارية كبيرة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فحسب (مثل تطوير أنتاج الهيدروكربون وقدرات التصدير)، ولكن كأن لها أيضًا ارتباطات عسكرية بارزة متعددة الأطراف من خلال حلف شمال الأطلسي وعلى المستوى الثنائي. على سبيل المثال، تعد كازاخستان شريكًا بارزًا للاتحاد الأوروبي.

فعليًا، استفادت دول آسيا الوسطى من الدعم الأمريكي بعد عام 1990، ومنذ ذلك الحين في تلقي دعم عسكري واقتصادي بشكل مباشر من واشنطن أو من حلفاء أوروبيين. ومع ذلك، تتقلب العلاقات بين الولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى كما اوضحنا. على سبيل المثال، طلبت قيرغيزستان من واشنطن إغلاق قاعدة ماناس الجوية (عندما كانت القاعدة تعمل كمركز عبور للجيش الأمريكي). ما تم اكتسابه من هذه الخطوة هو تبادل الإيجار الأمريكي بالإعانات المالية الروسية (المقدرة بحوالي ملياري دولار). غالبًا ما يتم تفسير تفضيلات قيرغيزستان المتغيرة على أنها خطوة براجماتية لدعم اقتصادها (Rahmetov, 2009). في مثال آخر أكثر حداثة، منذ عام 2015، غالبًا ما يتم الإشادة بإطار عمل C5 + 1 باعتباره يلعب دورًا حاسمًا في ربط آسيا الوسطى بالتجارة والدبلوماسية العالمية. الجدير ذكره حقيقة أن C5 + 1 تأسست في أوزبكستان، نفس الدولة التي طلبت من الولايات المتحدة إغلاق وجودها في منشأة كارشي خان آباد العسكرية قبل بضع سنوات (Tolipov, 2024).

في المحصلة، ينبغي تحليل الإستراتيجية الكبرى الأمريكية ومصالح شركات الاتحاد الأوروبي مع التركيز على الفاعلية في إقليم آسيا الوسطى. إن التركيز على تفضيلات دول آسيا الوسطى يتفق مع حجة هذه الدراسة حول الحاجة إلى فهم كيف تكاملت الدوافع الإقليمية مع التكييف الإستراتيجي.

6. الخاتمة: التكييف الإستراتيجي وأيام الجنوب العالمي القادمة

دفعت الدراسة بقراءة نقدية للديناميكيات الإقليمية. الدرس المستفاد من هذه الدراسة ليس إحسان القوى الكبرى أو التركيز على التأثيرات الخارجية الإيجابية (positive externalities) لمنافساتها. تظهر الأدلة، على سبيل المثال، أن أنماط إقراض الصين، وخاصة لأعضاء مبادرة الحزام والطريق، تظهر سمات تجعلها غامضة المعالم ويتم عرض هكذا قروض بأسعار فائدة مرتفعة (Horn, Parks, Reinhart, & Trebesch, 2023). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يسمح لنا التكييف الإستراتيجي أيضًا بقراءة مصالح القوى الكبرى بشكل يثمن الفاعلية الإقليمية. على سبيل المثال، بدلاً من النظر إلى توسع الصين في مبادرة الحزام والطريق باعتبارها المحرك الذي "فرض الاستقرار الإقليمي والتنسيق بين دول آسيا الوسطى، يقترح منطق هذه الدراسة التعامل مع مبادرة الحزام والطريق باعتبارها استفادت هي نفسها من الاستقرار الذي اكتسب قوة دفع في آسيا الوسطى والذي تحركه – في الأساس – مصالح واستراتيجيات الدول الأعضاء. من خلال تركيز التحليل على الفاعلية في الإقليم، تتحدى هذه الدراسة سرديات تصور العلاقات الإقليمية في آسيا الوسطى - والجنوب العالمي على نطاق أوسع - على أنها مجرد رد فعل على ضغوط خارجية من القوى الكبرى.

في الذهاب أبعد من آسيا الوسطى، تثير هذه الأفكار تأملات أوسع حول الفاعلية المحلية في تشكيل العلاقات الإقليمية، مع التحكم في المتغيرات الخاصة بالمنطقة. يمكن للبحوث المستقبلية استكشاف كيف تتعامل الدول في البلقان أو جنوب القوقاز أو جنوب شرق آسيا مع ضغوط جيوسياسية مماثلة، أو تقييم ما إذا كانت سياسة تعدد الأبعاد ستبقى ذات فائدة في عالم من المنافسة المتزايدة بين القوى الكبرى (Avdaliani, 2024b). في البلقان، تستفيد روسيا من العلاقات التاريخية، وتركز الولايات المتحدة على الأمن من خلال حلف شمال الأطلسي، ويستثمر الاتحاد الأوروبي في البنية التحتية والتجارة. القرن الأفريقي (إثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي) هو إقليم آخر متنازع عليه وذات أهمية حيوية استراتيجيًا بسبب طرق التجارة البحرية؛ لذا تسمح التوترات الإثنية والتبعية الاقتصادية والتحالفات الأمنية المتنافسة بإجراء تحليل مقارن مع آسيا الوسطى. في القرن الأفريقي، تستثمر الصين بكثافة في البنية التحتية لتعزيز المصالح الاقتصادية والعسكرية، في حين تحافظ الولايات المتحدة على وجود عسكري تحت ذرائع مكافحة الإرهاب، على غرار نهجها بعد 11 سبتمبر في آسيا الوسطى. تسعى روسيا وتركيا أيضًا إلى النفوذ، في المقام الأول من خلال المشاركة العسكرية. أخيرًا، يوازي إقليم جنوب القوقاز آسيا الوسطى في وضعه غير الساحلي وثروته من الموارد والصراعات الجيوسياسية. بالنسبة للدول الكبرى في القوقاز، في ظل تضاءل نفوذ روسيا منذ عام 2018، ينمو الدور الاقتصادي للصين، وتعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تعزيز تنويع الطاقة عبر ممر الغاز الجنوبي لتقليل الاعتماد على الغاز

الروسي. على الرغم من التشابه في سياسة التكييف الإستراتيجي للقوى الكبرى، لم تحقق أي من هذه الأقاليم مستوى التعاون الذي شهدته آسيا الوسطى، مما يؤكد على دور الفاعلية المحلية في تعزيز التناغم.

أخيرًا، قد توفر الدراسات الطولية التي تتعقب التحولات في التزامات السياسة الخارجية بمرور الوقت أدلة قيمة. ويمكن طرح أسئلة ذات صلة حول كيفية تعديل الدول الصغيرة لسياساتها مع احتدام التنافس بين القوى الكبرى. ومع استمرار التشرذم في النظام العالمي، توفر تجربة آسيا الوسطى دراسة حالة قيمة حول كيفية تمكن الدول الأصغر من التنقل ليس فقط بين تنافسات القوى الكبرى، ولكن أيضًا بين التعددية القطبية. أخيراً، يظل فهم الدور المتحور للتكييف الإستراتيجي في السياسة العالمية أمرًا بالغ الأهمية لتقييم كيفية تأكيد القوى غير الكبرى على فاعليتها في أقاليمها في ظل مشهد دولي متزايد التعقيد.

المصادر

Abramowicz, V. (2022, August 29). The merits of transactionalism. The Interpreter. https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/merits-transactionalism

Al-Saidi, M. (2022). Disentangling the SDGs agenda in the GCC region: Priority targets and core areas for environmental action. Frontiers in Environmental Science. https://doi.org/10.3389/fenvs.2022.1025337

Avdaliani, E. (2024a, September 18). Everyone is 'multi-vectoring'—The US shouldn't be left behind. Responsible Statecraft. https://responsiblestatecraft.org/multipolarity/

Avdaliani, E. (2024b, November 13). Relations between Georgia and the West to become transactional. Carnegie Politika – Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2024/11/georgia-west-new-relationships?lang=en

Azarkan, E. (2010). The interests of the Central Asian states and the Shanghai Cooperation Organization. Ege Academic Review, 10(1), 395–420.

Ban, C. (2013). Brazil's liberal neo-developmentalism: New paradigm or edited orthodoxy? Review of International Political Economy, 20(2), 298–331.

Batsaikhan, U., & Dabrowski, M. (2017). Central Asia—Twenty-five years after the breakup of the USSR. Russian Journal of Economics, 3(3), 296–320.

Bresser-Pereira, L. C. (2024). New developmentalism: Introducing a new economics and political economy. Edward Elgar Publishing.

Chao, W.-C. (2022). The political economy of China's rising role in the Shanghai Cooperation Organization (SCO): Leading with balance. The Chinese Economy, 55(4), 293–302.

MacHaffie, J. (2021). Mutual trust without a strong collective identity? Examining the Shanghai Cooperation Organization as a nascent security community. Asian Security, 17(3), 349–365.

Malik, M. (2009). The Shanghai Cooperation Organization. In S. Ganguly, A. Scobell, & J. C. Liow (Eds.), The Routledge handbook of Asian security studies (pp. 199–210). Routledge.

Chivvis, C. S., & Geaghan-Breiner, B. (2024). Emerging powers and the future of American statecraft. Carnegie Endowment for International Peace.

Colaresi, M. P., Rasler, K., & Thompson, W. R. (2007). Strategic rivalries in world politics: Position, space, and conflict escalation. Cambridge University Press.

Dadabaev, T. (2014). Shanghai Cooperation Organization (SCO) regional identity formation from the perspective of the Central Asia states. Journal of Contemporary China, 23(85), 102–118.

de Haas, M. (2017). Relations of Central Asia with the Shanghai Cooperation Organization and the Collective Security Treaty Organization. The Journal of Slavic Military Studies, 30(1), 1–16.

Deng, Y. (2022). China's strategic opportunity: Change and revisionism in Chinese foreign policy. Cambridge University Press.

Gnedina, E. (2015). 'Multi-vector' foreign policies in Europe: Balancing, bandwagoning or bargaining? Europe-Asia Studies, 67(7), 1007–1029.

Gray, M. (2011). A theory of "late rentierism" in the Arab states of the Gulf. Center for International and Regional Studies – Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.

Hanks, R. R. (2009). 'Multi-vector politics' and Kazakhstan's emerging role as a geo-strategic player in Central Asia. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 11(3), 257–267.

Hopewell, K. (2014). Different paths to power: The rise of Brazil, India and China at the World Trade Organization. Review of International Political Economy, 22(2), 1–28.

Horn, S., Parks, B. C., Reinhart, C. M., & Trebesch, C. (2023). China as an international lender of last resort. NBER Working Paper No. 31105. https://www.nber.org/papers/w31105

Human Rights Watch. (2005, May 13). Bullets were falling like rain: The Andijan massacre of May 13, 2005. https://www.hrw.org/report/2005/06/06/bullets-were-falling-rain/andijan-massacre-may-13-2005

Kavalski, E. (Ed.). (2010). China and the global politics of regionalization. Routledge.

Kazantsev, A., Medvedeva, S., & Safranchuk, I. (2021). Between Russia and China: Central Asia in Greater Eurasia. Journal of Eurasian Studies, 12(1), 57–71.

Krivokhizh, S., & Soboleva, E. (2022). The EU and China: How do they fit in Central Asia? Central Asian Survey, 41(4), 715–733.

Kruck, A., & Zangl, B. (2019). Trading privileges for support: The strategic co-optation of emerging powers into international institutions. International Theory, 11(3), 318–343.

Mansour, I. (2023). The strategic pragmatism of small states in their relations with great powers: A study in the foreign policy of Gulf Cooperation Council states towards China (Strategic Paper No. 7). Arab Center for Research and Policy Studies.

Pinchis-Paulsen, M. (2022). Let's agree to disagree: A strategy for trade-security. Journal of International Economic Law, 25(4), 527–547.

Pomfret, R. (2006). The Central Asian economies since independence. Princeton University Press.

Pradhan, R., & Mohanty, S. S. (2021). Chinese grand strategies in Central Asia: The role of Shanghai Cooperation Organization and Belt and Road Initiative. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 14, 197–223.

Rahmanov, A. (2022). Turkmenistan's neutral foreign policy: Peace, security and sustainable development. Perceptions: Journal of International Affairs, 27(1), 122–137.

Rahmetov, A. (2009, February 18). Kyrgyzstan: Tracking Russia's assistance package to Bishkek. EURASIANET. https://eurasianet.org/kyrgyzstan-tracking-russias-assistance-package-to-bishkek

Šćepanović, J. (2022). Russia and the Shanghai Cooperation Organization: A question of the commitment capacity. European Politics and Society, 23(5), 712–734.

Tolipov, F. (2024). The 'C5+1' on the Central Asian geopolitical chessboard. Horizons: Journal of International Relations and Sustainable Development, (27), 254–265.

Yuneman, R. A. (2023). Kazakhstan's multi-vector foreign policy: A case study of voting on UNGA resolutions. Russia in Global Affairs, 21(2), 141–162.